المداخل النظرية فى دراسة الأبعاد الديمقراطية للحكومة الإلكترونية

خالدة ممدوح سيد اسماعيل
باحثة دكتوراه بقسم الاجتماع
كلية الأداب- جامعة بني سويف

اشراف
أ.د كمال الزيات أ.م.د أحمد محمد عبد الغني

المستخلص

حاولت هذه الدراسة التعرف على تفسير النظريات الاجتماعية (النظرية الاجتماعية النقدية، والنظرية التعددية، ونظرية أصحاب المصالح، ونظرية الاختيار العقلانى، ونظرية الأنشطة الروتينية، ونظرية التحديث، ونظرية النظام العالمى) للأبعاد الديمقراطية للحكومة الإلكترونية ، وتحديد النظرية التى تصلح كتوجه نظرى للباحثين، وذلك من خلال الاعتماد على المنهج التحليلى النقدى. وأسفرت الدراسة عن أن نظرية أصحاب المصالح هى النظرية الأنسب كتوجه نظرى لدراسة موضوع الأبعاد الديمقراطية للحكومة الإلكترونية، نظرا لأن هذه النظرية لم تركز على بعد معين، وأنها شملت كافة الأبعاد الديمقراطية.

الكلمات المفتاحية: النظرية الاجتماعية النقدية، النظرية التعددية، نظرية أصحاب المصالح، نظرية الاختيار العقلانى،نظرية الأنشطة الروتينية.

Abstract

This study attempted to identify the interpretation of social theories (critical social theory, pluralist theory, stakeholder theory, rational choice theory, routine activities theory, modernization theory, and global system theory) for the democratic dimensions of e-government, and to identify the theory that serves as a theoretical orientation for researchers, from By relying on the critical analytical method. The study concluded that the theory of stakeholders is the most appropriate theory as a theoretical direction for studying the subject of the democratic dimensions of e-government, since this theory did not focus on a specific dimension, and it included all democratic dimensions.

Keywords: critical social theory, pluralist theory, stakeholder theory, rational choice theory, routine activities theory.

مقدمة:

تعتبر النظريات ذات أهمية كبرى فى الدراسات والبحوث الاجتماعية، فهى تقدم إطار تصورى يساعد فى دراسة وتفسير أسباب الظواهر والمشكلات الاجتماعية. وهناك مجموعة من النظريات يمكن اعتبارها مداخل نظرية لدراسة الأبعاد الديمقراطية للحكومة الإلكترونية. فقد قدمت هذه النظريات إسهامات فكرية متميزة عن طريق وضع تصور أكثر تحديدا ووضوحا. وتتمثل تلك النظريات فى: النظرية الاجتماعية النقدية، والنظرية التعددية، ونظرية أصحاب المصالح، ونظرية الاختيار العقلانى، ونظرية الأنشطة الروتينية، ونظرية التحديث، ونظرية النظام العالمى. ويتم تناول إسهامات هذه النظريات بالتفصيل، وفقا للآتى:

أولا: مشكلة الدراسة

ثانيا: أهداف الدراسة وتساؤلاتها

ثالثا: منهجية الدراسة

رابعا: النظريات المفسرة للأبعاد الديمقراطية للحكومة الإلكترونية

خامسا: الاستنتاجات

أولا: مشكلة الدراسة

تتحدد مشكلة الدراسة فى تباين النظريات الاجتماعية (النظرية الاجتماعية النقدية، والنظرية التعددية، ونظرية أصحاب المصالح، ونظرية الاختيار العقلانى، ونظرية الأنشطة الروتينية، ونظرية التحديث، ونظرية النظام العالمى) حول تفسير الأبعاد الديمقراطية للحكومة الإلكترونية. وادعاء ممثلى كل نظرية أنها تقدم تفسيرا شاملا. لذا أتت هذه الدراسة لتوضح رؤية كل نظرية وتحدد النظرية الأشمل فى

تفسير الأبعاد الديمقراطية للحكومة الإلكترونية لتكون توجه نظرى للباحثين عند دراستهم لهذا الموضوع.

ثانيا: أهداف الدراسة وتساؤلاتها

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ملائمة النظريات الاجتماعية (النظرية الاجتماعية النقدية، والنظرية التعددية، ونظرية أصحاب المصالح، ونظرية الاختيار العقلانى، ونظرية الأنشطة الروتينية، ونظرية التحديث، ونظرية النظام العالمى) فى تفسير الأبعاد الديمقراطية للحكومة الإلكترونية. وتتبلور أهداف الدراسة فى مجموعة التساؤلات تتمثل فى:

1- ما رؤية كل نظرية للأبعاد الديمقراطية للحكومة الإلكترونية؟

2- هل هناك نظرية تقدم تفسيرا شاملا للأبعاد الديمقراطية للحكومة الإلكترونية؟

3- ما النظرية الأنسب كتوجه نظرى للباحثين عند دراستهم لهذا الموضوع؟

ثالثا: منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج التحليلى النقدى من خلال تناول النظريات بالعرض والتحليل والنقد، وذلك بهدف التعرف على رؤية كل نظرية للأبعاد الديمقراطية للحكومة الإلكترونية والتوصل إلى النظرية التى تقدم تفسيرا شاملا وتصلح أن تكون توجه نظرى للباحثين المهتمين بدراسة هذا الموضوع.

رابعا: النظريات المفسرة للأبعاد الديمقراطية للحكومة الإلكترونية

(1) النظرية الاجتماعية النقدية

تعرف النظرية النقدية على أنها مجموعة من المقولات العامة المترابطة التى تنتقد الوضع الراهن، وتقدم وصفا له بقصد الكشف عن الآليات الفكرية والسياسية

التى تحكمه [1]. وظهرت النظرية النقدية فى العشرينيات من القرن العشرين، وتم تطويرها من قبل ممثلى مدرسة فرانكفورت فى الثلاثينيات والأربعينيات من هذا القرن. واكتسبت اليوم أهمية بالغة، نظرا لغنى وتنوع كتاباتها المنفتحة على مختلف المرجعيات الفلسفية الكبرى، ومواكبتها للإشكاليات والتحولات الفكرية والاجتماعية والسياسية لعالمنا المعاصر[1]. ويعد من أهم ممثلى هذه النظرية هابرماس وأدورنو وفروم ...وغيرهم، ولكن سيتم التركيز فى هذا الصدد على العالمين هابرماس وفوكو، اللذان اعتبرا الديمقرطية هى الخلاص لتحرير أعضاء المجتمع من النظم التى تساعد على استغلالهم.

أ- المجال العام عند هابرماس

يعد يورجين هابرماس Jürgen Habermas (1929 - .....) من أبرز ممثلى النظرية النقدية المعاصرين ويطلق عليه منظر المجال العام[2] . وقد نادى هابرماس بضرورة وجود مجال عام من أجل تأسيس خطاب ديمقراطى، باعتبار أن المجال العام النابض بالحياة هو شرط لا غنى عنه للديمقراطية الليبرالية، فالمجال العام يمكن أن يعزز الديمقراطية أو يخرجها عن مسارها[3]. وصاغ فكرته عن المجال العام فى كتابه التحول البنائى للمجال العام " Structural Transformation Of The Public Sphere " الذى نشر عام 1962 ،

---

(1) Bruce, Steve and Yearley, Steven(2006), **The Sage Dictionary of Sociology**, Thousand Oaks, United States: SAGE Publications Inc , p.56.

(1) كمال بومنير(2010)، **النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت من ماكس هوركهايمر إلى أكسل هونيث**، بيروت: الدار العربية للعلوم بالاشتراك مع الجزائر: منشورات الاختلاف، ص9.

(2) Thomassen, Lasse (2010) , **Habermas : a guide for the perplexed**, London: Continuum International Publishing Group, p.33.

(3) Adut, Ari(DECEMBER 2012), **A Theory of the Public Sphere**, Sociological Theory, Vol. 30, No. 4, p. 238.

وتم ترجمته من اللغة الألمانية إلى اللغة الانجليزية فى عام 1989[4]، حيث رصد الكتاب ظهور المجال العام ونموه وتدهوره بين القرنين الثامن عشر والعشرين[5].

ويفترض هابرماس أن المجال العام يخلق التفاعل بين الأنظمة الفرعية للنظام المجتمعى، والتى تتمثل فى النظام السياسى والمجتمع المدنى والأنظمة الوظيفية كالتعليم والصحة والخدمات. وأن هذا المجال يتمتع بالإستقلال، ويكون قادر على إدارة النقاش وترشيح الآراء المقدمة وتنقيحها وبلورتها لتكون فى النهاية ليست مجرد آراء، بل آراء لها أولوية وتقدير وتعبر عن حالة النقاش العام الذى دارت من خلاله. ويمنح المجال العام الشرعية للنظام السياسى ذاته، حيث يعتمد النظام السياسى على مخرجات المجال العام لإدامة هذه الشرعية، وأن الحكومة التى تستمد شرعيتها من أساس غير ديمقراطى يمكنها أن تكبح تطور المجال العام، لكن لا تستطيع أن تفعل ذلك إلا فى حدود معينة ، وهذا ما أكده هابرماس عندما قال : " فإن قوة المجال العام هى التى تسود فى النهاية، حتى بعد أن تفشل الثورات الديمقراطية الليبرالية " [(1)].

وينظر هابرماس للمجال العام بأنه حيز من حياتنا الاجتماعية يمكن من خلاله تكوين ما يشبه الرأى العام، ولكى يتم الوصول إلى المجال العام يجب أن يتعامل الأفراد مع المسائل ذات الاهتمام العام دون التعرض للإكراه، وذلك على أساس أنه فضاء مجرد يناقش فيه المواطنون القضايا العامة "[(2)]، وتطور المجال العام عبر

---

(4) Gripsrud, Iostein, et. al.(2010) , **The idea of the public sphere: a reader**, the United States of America: Lexington Books, , p.114.

(5) سارة البلتاجى(2016)، **الأمن الاجتماعى – الاقتصادى والمواطنة الناشطة فى المجتمع المصرى**، بيروت: المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، ص 35.

(1) أرماندو سالفاتورى(2012)، **المجال العام: الحداثة الليبرالية والكاثوليكية والإسلام**، ترجمة أحمد زايد، القاهرة: المركز القومى للترجمة ، ص 16.

(2) Adut, Ari, **A Theory of the Public Sphere**, Op. Cit , p. 239.

العصور التاريخية المختلفة ، فقد مر بثلاث مراحل للتطور، ظهر فى كل مرحلة بسمات وخصائص معينة، تتمثل هذه المراحل فى:

- المرحلة الأولى: مجال عام واقعى

نشأ المجال العام فى القرن السابع عشر بين مجال الدولة بسلطاتها الإدارية والقانونية، والمجال الخاص المكون من الأسرة والمجتمع المدنى[3] . وكان المجال العام فى هذه المرحلة مجال عام واقعى يتمثل فى اجتماع المواطنين لتبادل الآراء ومناقشة الموضوعات الأدبية والاجتماعية والسياسية فى الصالونات الثقافية، والأماكن العامة كالمقاهى والنوادى وغيرها.

- المرحلة الثانية: مجال عام إعلامى

تحول المجال العام فى هذه المرحلة من مجال عام واقعى إلى مجال عام إعلامى نتيجة لظهور وسائل الإعلام التى استبدلت التفاعلات الشخصية بنموذج آخر أحادى الاتجاه، أو بعبارة أخرى اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام بدلا من المشاركة فى المنظمات المجتمعية العامة. وبالتالى اضمحل المجال العام الواقعى، وأصبح يتم مناقشة القضايا العامة فى وسائل الإعلام المقرؤءة والمسموعة والمرئية بدلا من الصالونات الثقافية والمقاهى والأماكن العامة.

- المرحلة الثالثة : مجال عام إفتراضى

ظهر المجال العام الافتراضى نتيجة لإضمحلال كلا من المجال العام الواقعى والإعلامى، فمع تطور وسائل الاتصال وظهور شبكة الإنترنت، انتهى الدور القديم للصالونات الأدبية والمقاهى والنوادى الاجتماعية والأماكن العامة، وتحولت وسائل الإعلام مثل الصحف والتليفزيون إلى وسائل ربحية بعد ما كانت ساحة لمناقشة

---

[3] أشرف منصور(2002)، **نظرية هابرماس فى المجال العام**، أوراق فلسفية، العدد 7، ص 252.

كافة القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وذلك لسيطرة العقل الأداتى عليهم. وأتاح الإنترنت فرصا جديدة لتواصل الحكومة بشكل مباشر مع المواطنين،

ويتضح مما سبق أن المجال العام هو عبارة عن ساحة لمناقشة القضايا العامة من خلال الحوار الشخصى وجها لوجه أو عن طريق استخدام وسائل الإعلام أو من خلال الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعى، وأن هذا المجال قد يساهم فى إيجاد تفاعل مستمر بين الدولة والمجتمع المدنى بإعتباره وسيط بينهم. ومر المجال العام بثلاثة مراحل للتطور، ففى المرحلة الأولى كان المجال العام واقعيا ، يتمثل فى اجتماع الأفراد فى الصالونات الأدبية والمقاهى والأماكن العامة من أجل مناقشة القضايا العامة المتعلقة بالشأن العام وتقديم حلول للمشكلات التى يعانى منها المجتمع، وفى تلك المرحلة كان المجال العام يغلب عليه طابع الحوار الشخصى وجها لوجه، والذى يتطلب حضور المتحاورين جميعا فى مكان واحد.

أما المرحلة الثانية، فبدأ يختفى المجال العام الواقعى بفضل ظهور وسائل الإعلام التى أدت لتحوله إلى مجال عام إعلامى يقوم بتشكيل الرأى العام للجمهور والشعب من خلال الاعتماد على وسائل الإعلام المقروءة ، أو المسموعة، أو المرئية والمسموعة. ولقد كان للمجال العام الإعلامى تأثير على الأحداث سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، حيث يعمل على نقل المعلومات عن الحكومة للمواطنين، وكذلك نقل توجهات الرأى العام للحكومة، وبالتالى أصبح المجال العام قناة اتصال بين الحكومة والمواطنين. ولكن مع التحول التجارى لوسائل الإعلام، بدأت هذه الوسائل تنحاز إلى فئة معينة وتعمل من أجل تحقيق مصالح خاصة، الأمر الذى أدى إلى ظهور المجال العام الافتراضى ليعبر عن مرحلة جديدة من مراحل تطور المجال العام، ويتمثل المجال العام الإفتراضى فى إتاحة الاتصال والتفاعل بين الأفراد عبر المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل

الاجتماعى بغض النظر عن أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية من أجل التعبير عن وجهات نظرهم تجاه كافة القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ...ألخ.

ويتبين من ذلك أن تكوين مجال عام افتراضى يحتاج إلى وجود ساحة للحوار والمناقشة تتمثل فى المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعى التى يتم فيها الاتصال والتفاعل بين الحكومة والمواطنين والمجتمع المدنى والقطاع الخاص، وهذه المواقع تسمح لكل مواطن بالتعبير بحرية عن آرائه إزاء كافة القضايا المتعلقة بالشأن العام، وطرح الحلول للمشكلات التى يعانى منها المجتمع. وقد تمد الحكومة المواطن بجميع المعلومات من خلال المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعى التى تساعده فى التعرف على الوضع الراهن ووضع حلول منطقية تخرج إلى حيز التنفيذ، وتتيح تلك المواقع توجيه الانتقادات للحكومة دون تقييد أو حجب للآراء المعارضة للحكومة ككل. وبالتالى ينتج عن المجال العام الافتراضى تحقيق الأبعاد الديمقراطية للحكومة الإلكترونية.

ب- فن الحكم عند ميشيل فوكو

يعتبر ميشيل فوكو " Michel Foucault " (1926 – 1984) أحد أهم المفكرين المؤثرين خلال القرن العشرين، فهو مفكر سياسى بإمتياز، لم يقتصر اهتمامه بالسياسة على المستوى الفكرى التنظيرى، بل امتد إلى مستوى الممارسة والنضال السياسى، والمتمعن فى خطابات فوكو حول السلطة يتضح له أن هذا الخطاب يحمل نزعة سياسية نقدية، فقد مارس النقد مستعملا أدوات تحليلية جديدة مكنته من فضح السلطة والكشف عن ألاعيبها الخفية فى ممارسة التسلط والقهر والإقصاء والتعذيب والتهميش والرقابة الاجتماعية[1].

[1] خديجة زنتيلى وأخرون (2014)، **الفلسفة السياسية المعاصرة: قضايا وإشكاليات**، منشورات ضفاف – بيروت – لبنان، ص 78.

وقد ظهرت فكرة فن الحكم الأمثل أو ممارسة سلطة القيادة عند ميشيل فوكو كأحد الأساليب والاستراتيجيات الجديدة التى تستخدم فى حكم الشعوب فى القرن الحادى والعشرين، نتيجة لترسيخ مبدأ مصلحة الدولة، الذى يعنى نهاية الفضائل التقليدية التى كان يقوم عليها نظام الحكم من قبل مثل العدالة والحكمة والسماحة واحترام الشرائع الالهية والتقاليد والأعراف البشرية، بالإضافة إلى أن الحكم أصبح غاية فى ذاته وظهور نوعا من العقلانية الجديدة تولد عنها فضائل كالحيطة والحذر واستخدام كل وسائل العنف والغدر والخيانة طالما أنه ليس هناك إلزام أخلاقى يقيد الحكومة ويملى عليها مسيرتها[2]. ويستخدم فوكو مصطلح فن الحكم للدلالة على مجموعة الآليات والاستراتيجيات التى تنتج النظام الاجتماعى، فهو يركز على تقنيات الحكم (كيف) بدلا من أهداف الحكم وقيمه (لماذا)، بإعتبار أن فن الحكم فلسفة سياسية مبنية على عقلانية السوق والتجارة العالمية الحرة تستعملها السلطة فى السيطرة والهيمنة على الأفراد والمجتمع من أجل ضبطهم وإخضاعهم لإرادتها ومصلحتها[1].

وتأسس مفهوم السلطة لدى ميشيل فوكو عندما صاغ لويس ألتوسير " Louis Althusser " تصوره عن الأجهزة الإيديولوجية للدولة التى تعمل على إعادة إنتاج نفس نمط الإنتاج وعلاقاته السائدة فى المجتمع، وهى أجهزة الدولة ومؤسساتها التربوية والتعليمية والثقافية والعقابية التي تهدف إلى المحافظة على الفوارق الاجتماعية القائمة وإعادة إنتاج نفس العلاقات. ويتخذ مفهوم السلطة عند فوكو معنى ودلالة أوسع يستوعب تحولات السلطة ومظاهرها المختلفة، ويتجاوز معناها الكلاسيكى الذى يقرنها بالقمع والقوة، فهو يعرف السلطة على أنها مجموعة

---

[2] أشرف عثمان وآخرون (2017)، **الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة: الجزء الثانى**، بيروت: المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، ص 314.

[1] Lin, Jan and Mele, Christopher(2013), **The urban sociology reader**, London: Routledge, p.396.

الاجراءات التى تضمن سيادة الدولة[2]. ويميز فوكو بين نوعين من السلطة، سلطة انضباطية Discipline authority، تمارس الانضباط على الفرد (الجسد) بواسطة تقنيات المراقبة والتنظيم، وسلطة حيوية Vitality authority تطبق على السكان وعلى الحياة والاحياء من خلال ثلاث تقنيات رئيسية للتحكم هى: مراقبة هيراركية، وتطبيع الأحكام، والفحص.

ويشير فوكو إلى أن الدولة قد تخلت عن الممارسة التقليدية للسلطة (السلطة الانضباطية) ليحل محلها منظورا جديدا أو ممارسة جديدة يسميها بـ " السلطة الحيوية "، والتى تتم من خلالها السيطرة على الأجساد (الأفراد) وعلى الحياة. وتمثل هذه السلطة خطرا أكبر على الفرد والمجتمع، وذلك لأن لها تأثيرات وامتدادات واسعة ودقيقة، بجانب أنها تظهر فى الغالب فى ثوب أو مظهر إيجابى، أى لا تمارس عملها بأساليب القمع المعروفة ، بل بطرق وأساليب مقبولة تدعى تحسين الحياة والحفاظ عليها وغير ذلك من الخطابات التى تتسلل من خلالها من أجل التحكم فى الأجساد والمجتمع[1]. وبالرغم أن السلطة الحيوية هى الآلية الأكثر استخداما فى المجتمع الحديث والمعاصر، فإن فوكو لم ينفى وجود السلطة الانضباطية، ويعتبر أن السلطة الانضباطية والسلطة الحيوي ليستا مستقلتين ولا تنفى الواحدة الأخرى، بل بالعكس إنهما متكاملتان[2].

ويرى فوكو أن الممارسة الديمقراطية تظهر فى المجتمع عندما يتخلص الأفراد من الفاشية التى تسيطر على عقولهم وسلوكهم اليومى، وتجعلهم يعشقون السلطة ويرغبون فى الشىء ذاته الذى يخضعهم ويستغلهم، فهى تمكن الحكومة من إعادة

---

(2) Kelly, Mark G. E.(2009), **The political philosophy of Michel Foucault**, New York: Routledge, p.34.

(1) خديجة زنتيلى وأخرون، مرجع سابق، ص 70.

(2) ميشيل فوكو(2003)، **يجب الدفاع عن المجتمع**، ترجمة الزواوى بغوره، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ص 8.

إنتاج القمع دون وجود معارضة من قبل الشعب، نظرا لان الفاشية تؤدى إلى التأييد الدائم للقرارات الحكومية والميل إلى إعطاء مبررات لها، لدرجة أنه أصبح غير مباح نقد رؤيتها أو الشك فى فاعلية سياساتها. ويؤكد فوكو على ذلك قائلا: " الفاشية فينا جميعا، في رؤوسنا وسلوكنا اليومى، الفاشية التى جعلتنا نعشق السلطة، وأن نرغب في كل ما يهيمن ويستغلنا "[(3)]. وهذا يعنى أن تحقيق الديمقراطية مرهون بأن تترسخ لدى الأفراد القيم الديمقراطية، وأن يتغير أسلوب تعامل الحكومة مع المواطنين وذلك من خلال السماح لهم بالتعبير عن آرائهم والمشاركة فى اتخاذ كافة القرارات والسياسات المتعلقة بالشأن العام.

ويتضح من العرض السابق أن الحكومة تسعى إلى تحقيق السيطرة والهيمنة على أفراد المجتمع، وذلك عن طريق ممارسة سلطة القيادة أو فن الحكم، الذى يتم فيه إدارة الحكم فى المجتمع من خلال مستويين من السلطة، المستوى الأول: السلطة الانضباطية التى تتمثل فى الحكومة التقليدية التى تستخدم أساليب تقليدية فى الهيمنة والسيطرة على الأفراد مثل التعذيب والحبس والاعتقال والإعدام والتهديد بالسجن أو الفصل من العمل وغيرها من الأساليب الأخرى. والمستوى الثانى: السلطة الحيوية المتمثلة فى الحكومة الإلكترونية التى تقوم بالمراقبة والضبط والعقاب والإخضاع بإستعمال آليات وأدوات وتقنيات حديثة.

وتلجأ الدولة إلى استخدام النوعين من السلطة، لكنها قد تميل إلى استعمال الحكومة الإلكترونية، نظرا لأنها الوسيلة الوحيدة الفعالة للمراقبة فى مجتمعنا المعاصر، فهى تمنح الدولة فرصة أكبر لمزيد من قمع المواطنين وتقييد حرياتهم. وظهرت الحكومة الالكترونية بفعل التطورات التكنولوجيا التى جعلت من السلطة الانضباطية ممثلة فى الحكومة التقليدية وسيلة غير فعالة فى فرض سيطرتها

(3) Tremain, Shelley (2005), **Foucault and the Government of Disability**, Ann Arbor: University of Michigan Press, p. *xvi*.

وهيمنتها على المجتمع ككل. وبالرغم أن الحكومة الإلكترونية كانت تدعى أنها سوف تعزز الشفافية وحرية تداول المعلومات، وتوسع نطاق المشاركة العامة فى وضع السياسات وصنع القرارات والتعبير عن الرأى بدون قيود، والقضاء على البيروقراطية، وتكريس الحرية وحقوق الإنسان، إلا أن ذلك لم يحدث فى الواقع، وهذا ربما يرجع إلى الفاشية التى انتشرت فى المجتمع بفضل السياسة الانضباطية، وجعلت أفراد المجتمع لا يميلون إلى انتقاد الحكومة، بل يسعون إلى إيجاد مبررات لكل القرارات التى تقوم بإتخاذها، والتى ينظر إليها على أنها صائبة دائما، بجانب أن الحكومة بالرغم من تحولها من سلطة انضباطية إلى سلطة حيوية فمازالت تحكم بنفس الآلية التى تحكم بها فى ظل الحكومة التقليدية، والتى تتمثل فى تقييد الحريات وعدم إتاحة فرصة للتعبير عن الآراء والمشاركة فى وضع السياسات وتنفيذها.

(2) النظرية التعددية Pluralism Theory

تمثل النظرية التعددية إحدى المداخل النظرية التى تسعى إلى جعل الديمقراطية أكثر واقعية فى المجتمع من خلال التوفيق بين الديمقراطية الكلاسكية والمعاصرة، نظرا لاستحالة تحقيق الديمقراطية بمعناها الكلاسيكى فى الواقع الراهن . وترجع الجذور الفكرية لهذه النظرية إلى آراء عالم الاجتماع ارثر بنتلى Arthur F. Bentley ، الذى أكد فى كتابه الشهير " عملية الحكومة The Process Of Government " عام 1908 أن السياسة هى صراع مستمر بين الجماعات المتنافسة التى تشارك في أنشطة تعزز مصالحها الخاصة، فالصراع ليس عيبًا أو خللًا في النظم السياسية ، بل هو مكون للسياسة نفسها، وأنه من أجل فهم السياسة، يجب أن نفهم مصالح الجماعات وأنشطتها، بالإضافة إلى تفاعلها مع بعضها البعض، لأننا إذا أردنا فهم أنشطة واهتمامات جماعة معينة، يجب علينا أن ندرك أن هذه الجماعة لا تعمل أبدًا بمعزل عن غيرها، بل تتفاعل دائمًا مع

الآخرين. وذلك بإعتبار أن أى جماعة ليس لها معنى إلا فى علاقاتها مع الجماعات الأخرى[1]. واستحوذت أفكار بنتلى على اهتمام المفكرين فى الخمسينيات من القرن العشرين، وكان من أبرزهم ديفيد ترومان David Truman الذى تناول أفكار بنتلى وحللها فى كتابه " العملية الحكومية The Governmental Process " الصادر فى عام 1951 ، ويعتبر من أوائل المفكرين التعددين روبرت دال Robert A. Dahl ، وارنولد روز Arnold Rose [2].

وتقوم النظرية التعددية على مجموعة من الافتراضات تتمثل فى: أولا، أن المجتمع به عدد كبير من الجماعات المتعارضة والمتنافسة؛ ثانيا، يسعى كل فرد للانضمام إلى تلك الجماعات المنظمة من أجل الضغط على صناع القرار لحماية مصالحهم؛ ثالثا، يؤدى تعدد وتنوع الجماعات إلى وجود عدة مراكز قوى، لا يملك أى منها السلطة، ولا يمكن أن يكون صاحب سيادة مطلقة؛ رابعا، تكون المشكلة الرئيسية للحكومة هى التوفيق بين المصالح المختلفة للجماعات السياسية وغير السياسية؛ خامسا، أن نجاح المجتمع التعددى يرتبط بالشريحة السياسية الممثلة له، والتى تنوب عنه فى المشاركة السياسية[1].

وترى النظرية أن النظم السياسية التعددية ليست بالضرورة ديمقراطية، بل من الممكن أن تكون ليبرالية أو تسلطية، وذلك لأن كل نظام سياسى يرتبط بنمط معين من التعددية. وبالتالى فإن أن نمط التعددية يختلف بإختلاف نوعية الحكومة، فالحكومة التقليدية تتسم بوجود تعددية شكلية أو مقيدة نتيجة لعدم قدرتها على التوفيق بين الجماعات المتصارعة، واستحواذ فئة أو مجموعة على حق التعبير

---

(1) Spicer ,Michael W. (2011), **Arthur Bentley and the Narrative of Politics in Public Administration, Public Administration Review**, Vol. 71, No. 4, pp.647-649.

(2) Dogan, Mattei (2003), **Elite configurations at the apex of power,** Leiden; Boston : Brill, p.4.

(1) زايد، أحمد (2005)، **مقدمة فى علم الاجتماع السياسى**، القاهرة: نهضة مصر، ص 127.

عن الآراء والأفكار، والتأثير على القرارات التى يتخذها المسئولين. أما الحكومة الإلكترونية، فقد تتميز بتعددية مطلقة أو غير مقيدة، تمكن كافة الجماعات السياسية وغير السياسية بالضغط على المؤسسات الحكومية لحماية مصالحها. ومن هنا فإن دور الحكومة الإلكترونية فى العملية الديمقراطية يتوقف على وجود جماعات منظمة وذات مصالح مختلفة ومتنوعة، بالإضافة إلى قيام الحكومة بالتوفيق بين هذه الجماعات دون الانحياز إلى جماعة معينة على حساب أخرى.وبالتالى، يتراجع دور الحكومة الإلكترونية فى تحقيق أبعاد الديمقراطية، نتيجة لعدم وجود جماعات منظمة، فمعظم الجماعات التى ينضم إليها الأفراد غير منظمة، ولا تستطيع التعبير عن مصالح الأفراد التى ينتمون إليها، بالرغم من سعى الحكومة الالكترونية إلى التوفيق بين الجماعات المتصارعة، ومنحها فرص متساوية فى التعبير عن وجهات نظرها، والأخذ بتلك الآراء عند وضع السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بكافة القضايا المحلية والاقليمية والعالمية.

(3) نظرية أصحاب المصالح Stakeholders Theory

ظهرت نظرية أصحاب المصالح فى الثمانينيات من القرن العشرين، حيث يرجع الفضل فى ظهورها إلى إدوارد فريمان Edward Freeman الذى عرف أصحاب المصالح على أنهم " الأفراد أو الجماعات التى يمكن أن تؤثر أو تتأثر بإنجازات وأهداف المؤسسة"[(1)]. وتقوم هذه النظرية على افتراض أساسى يتمثل فى أن هؤلاء الذين ترتبط حياتهم بمؤسسة ما، يكون لديهم الحق والإلزام بالمشاركة فى صنع القرار، وتوجيه سياسات العمل داخل المؤسسة. واهتم الباحثون فى الآونة الأخيرة بنظرية أصحاب المصالح نتيجة لعدة مبررات من أهمها: أن مدخل أصحاب المصالح يحقق مكاسب على صعيدين، الأول: فيما يتعلق بالكفاءة والفعالية

(1) Jawahar, I. M. & McLaughlin, Gary L. (2001), **Toward a Descriptive Stakeholder Theory: An Organizational Life Cycle Approach**, The Academy of Management Review, Vol. 26, No. 3, p. 400.

للمؤسسة ذاتها. والثانى: يختص بتحقيق العدالة من خلال إتاحة الفرصة لمشاركة أوسع فى عملية صنع القرار، مما يؤدى إلى مزيد من الرشادة وإتاحة المعلومات ويعزز مبدأ الرقابة وممارسة الشفافية ويقلل الفساد[2].

وترى النظرية أن أسلوب التعامل مع أصحاب المصالح قد يأخذ صيغ وأشكال متعددة، ففى البداية كان يتم التفرقة بين أصحاب المصالح الأساسيين Primary Stakeholders وأصحاب المصالح الثانويين Secondary Stakeholders. فأصحاب المصالح الأساسيين كان الاتصال بينهم وبين المؤسسات الحكومية يتم بشكل مباشر، ويؤثر رضائهم علي استمرار تلك المؤسسات. لذا يتم معاملتهم معاملة خاصة من قبل المؤسسة فيما يتعلق بتلبية احتياجاتهم، حيث تميل المؤسسات إلى الوفاء بمتطلبات واحتياجات الفئات الرئيسية لأصحاب المصالح لضمان استمرارية وبقاء المؤسسة من خلال محاولة كسب ثقة هذه الفئات[3]. أما أصحاب المصالح الثانويين، فتسود بينهم وبين الحكومة علاقة سلبية، وذلك لعدم وجود اتصال وتواصل مباشر بينهم وبين المؤسسات الحكومية، وأنهم يتأثرون بالقرارات التى تتخذها المؤسسة، ولا يشاركون فى وضع السياسات وتنفيذها [1]. ولكن مع التطورات المعاصرة، وتحديدا ما يعرف بالحكومة الإلكترونية تغير شكل العلاقة بين المؤسسات الحكومية وأصحاب المصالح، فأصبح هناك مشاركة بين

---

[2] دينا مفيد على (2016)، **محددات المسئولية الاجتماعية للموظف العام: دراسة ميدانية في بعض المؤسسات الحكومية الخدمية بمدينة القاهرة**، حوليات آداب عين شمس- مصر، مجلد 44، ص 133.

[3] على، ماجد مصطفى (2017)، **العلاقة بين الإفصاح الإختيارى وإدارة الأرباح فى ضوء نظرية أصحاب المصالح** ، مجلة الفكر المحاسبى- كلية التجارة – جامعة عين شمس، مجلد 21، عدد4، ص 581.

[1] سعد على و جواد محسن (2009)، **التحالفات الإستراتيجية فى منظمات الأعمال: مفاهيم – مداخل – تطبيقات**، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، ص 186.

الأجهزة الحكومية وبين جميع أصحاب المصالح لتطوير الخدمات وضمان تحقيق الكفاءة والفعالية فى كافة المؤسسات الحكومية من خلال المشاركة فى وضع السياسات وتنفيذها[2]. وبالتالى تتحول المشاركة من مشاركة تقليدية تتضمن مشاركة بعض أصحاب المصالح (أصحاب المصالح الأساسيين) من أجل تطوير الخدمات الالكترونية العامة إلى مشاركة إبداعية تسمح لجميع أصحاب المصلحة (أصحاب المصالح الأساسيين والثانويين) بالمساهمة فى صنع السياسات العامة للدولة واتخاذ كافة القرارات المتعلقة بالشأن العام، بجانب خروج تلك السياسات والقرارات إلى حيز التنفيذ.

(4) نظرية الاختيار العقلانى Rational choice theory

تعتبر نظرية الاختيار العقلانى إحدى نظريات مدرسة المؤسسية الجديدة التى ترى أن المؤسسات هى التى تمكن الأفراد من الاختيار، وتهتم بتأثير الأشخاص والمنظمات على استخدام التقنيات بدلا من تأثير التكنولوجيا على المؤسسات، وذلك لأن المؤسسة هى التى تحدد كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتضع الاستراتيجية المناسبة لجعلها أداة فعالة لتدعيم الحكم الديمقراطى[3]. وقد ظهرت هذه النظرية فى الثمانينيات من القرن العشرين بفضل الجهود التى قام بها جيمس كولمان James Coleman ، واشتقت المبادئ الأساسية للنظرية من النظريات الاقتصادية الكلاسكية الحديثة فى علم الاقتصاد السياسى[1]. وتقوم النظرية على ثلاثة إفتراضات أساسية: أولا، أن جميع قرارات الحكومة والأفراد عقلانية ومدفوعة بمصالحها الخاصة، وتسعى لتعظيم الفوائد المتوقعة؛ ثانيا، يوجد

---

(2) Rose, Jeremy, et. al.(2018), **Stakeholder theory for the E-government context: Framing a value-oriented normative core**, Government Information Quarterly 35, PP.364 – 365.

(3) Yang, Kaifeng (2003), **Neoinstitutionalism and E-Government**, Social Science Computer Review, Vol. 21, No. 4, pp. 432-433.

(1) Ritzer, George (2011), **Sociological theory**, New York: McGraw-Hill, p.445.

فى النظام السياسى الديمقراطى مستوى من الاستمرارية والثقة يساعد الأفراد والحكومات على توقع النتائج المترتبة على خياراتهم وقراراتهم؛ ثالثا، يتوفر فى النظام الديمقراطى درجة من عدم اليقين تسمح بتعدد الخيارات المتاحة رغم افتراض الاستمرارية[2]. وهذا يعنى أن النظرية تؤمن بأن الحكومة والأفراد عقلانيون فى اختياراتهم، ويسعون جاهدين إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب، ففى حالة اتخاذ الحكومة أو الأفراد لقرار معين، فإنهم يراعون أبعاد هذا القرار والنتائج المترتبة على اتخاذه. كما أنهم يقومون بجمع معلومات عن البدائل المتاحة وتقييم تكاليف وفوائد هذه البدائل لاختيار البديل الأفضل.

وبالرغم من وجود اتفاق بين المنظرين حول الافتراضات العامة لنظرية الاختيار العقلانى، فإن هناك رؤيتين متناقضتين للنظرية حول الاختيار العقلانى للمؤسسات الحكومية والأفراد: الأولى، ترى أن كل الاختيارات العقلانية قائمة على الصراع والمنافسة، فالمؤسسات الحكومية تسعى إلى تقديم خدمات عالية الجودة تفوق الخدمات التى يقدمها القطاع الخاص، وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ أما المواطنين فقد يتصارعوا من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب المصلحة العامة لأفراد المجتمع، ومن هنا فيكون الاختيار العقلانى بالنسبة للمؤسسات الحكومية هو تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، بينما يتمثل الاختيار العقلانى للمواطنين فى تحقيق المنفعة الخاصة. والثانية، تنظر للاختيارات العقلانية بإعتبارها تقوم على التعاون بدلا من التصارع والتنافس، وتفترض أنه يوجد مشاركة بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدنى والمواطنين، وأن هذه المشاركة أحدثت تغيير فى المجتمع أدى إلى تحول ديمقراطى، كما أن الاختيارات العقلانية للمؤسسات الحكومية والمواطنين وفقا لهذه

---

[2] السديري، وليد بن نايف (2012)، **العقلانية فى سلوك التصويت الانتخابى**، أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ص 25.

الرؤية تقوم على إشراك كافة قطاعات المجتمع فى القرارات التى تتخذها المؤسسة الحكومية، حتى تحظي هذه القرارات برضا الجميع، بجانب تحقيق الصالح العام علي حساب المصلحة الخاصة[1].

وتعكس الرؤيتان السابقتان تناقض ظاهرى فقط، بالرغم أن كلا منهما يطرح آلية معينة للتغيير المؤسسى. فقد تمثل كل رؤية مرحلة من مراحل تطور الحكومة الإلكترونية، حيث تشير حالة الصراع والمنافسة من أجل تحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة إلى مرحلة الحكومة الالكترونية الخدمية التى يغلب عليها طابع الصراع، نظرا لأن المواطنين فى هذه المرحلة ليسوا على درجة كبيرة من الوعى؛ بينما تعبر حالة التعاون عن مرحلة الحكومة الإلكترونية التشاركية التى يختفى فيها التصارع نتيجة لزيادة وعى المواطنين بمتطلبات مجتمعهم، وإدراكهم لأهمية المشاركة فى القرارات الحكومية.

(5) نظرية الأنشطة الروتينية The Routine Activities Theory

تمثل نظرية الأنشطة الروتينية أحد المداخل النظرية المفسرة للسلوك الإجرامى، فهى الأساس لنظريات علم الإجرام، حيث يستفيد منها المنظرون والمعنيين بمكافحة الجريمة في منع حدوث الجرائم. وتقدم النظرية شرحا واضحا لسبب حدوث الجريمة من خلال شرح كيف ولماذا تقع الجرائم، وقد مرت النظرية بعدة تطورات، ففى البداية كانت تستخدم لشرح التغيرات في اتجاهات الجريمة، ولكن مع مرور الوقت أصبحت أداة مفيدة لتقييم مشاكل الجريمة، وكذلك اتخاذ الاحتياطات والتدابير التي تقلل من فرص الجريمة في الأنشطة اليومية للأشخاص[1]. ويطلق على تلك

---

(1) Leeson, P. T., & Harris, C., (2018), **Testing rational choice theories of institutional change**, in: Rationality and Society, pp.1-5.

(1) Argun, Uğur & Dağlar, Murat (2016), **Examination of Routine Activities Theory by the property crime**, Journal of Human Sciences , Volume: 13 , Issue: 1, p.1188.

النظرية مسميات متعددة، من بينها نظرية الحياة اليومية، ونظرية النشاط الرتيب، ولكن المسمى الدارج لها نظرية الأنشطة الروتينية.

وقدمت نظرية الأنشطة الروتينية من قبل عالمين الإجرام لورنس كوهين Lawrence Cohen وماركوس فيلسون Marcus Felson في عام 1979، كرد فعل لعجز النظريات البيولوجية والنفسية والاجتماعية عن تقديم تفسير مقبول لأسباب حدوث الجريمة فى المجتمع نتيجة تركيزها على خصائص الجناة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التى تدفعهم إلى ارتكاب الجريمة مع إهمال سلوك الضحية ودورها فى تهيئة البيئة لوقوع الجريمة. وبالتالى ظهرت تلك النظرية لتركز على ضحايا الجريمة، باعتبارهم مساهمين بدرجة كبيرة فى إرتكاب الجريمة، فأغلب الاعتداءات التى حدثت فى المجتمع شاركوا فيها بشكل ملحوظ، كما أنها لم تكتفى فقط بالتركيز على الضحايا، بل حاولت أيضا مراعاة سلوك الجناة باعتباره عنصرا أساسيا فى وقوع الجريمة[2]. وتفترض نظرية الأنشطة الروتينية أن الجريمة تحدث في وجود ثلاثة عناصر أساسية هي هدف مناسب ، وجانى ذو دافعية، ورقابة منعدمة . أى أن ارتكاب الجريمة مرتبط بتقاطع هذه العناصر الثلاثة في أي وقت من الأوقات، ففى حالة توافر العناصر الثلاثة، قد تزداد فرص ارتكاب الجرائم ، في حين تنخفض احتمالية حدوث الجريمة فى حالة غياب أحد هذه العناصر[3].

وترى النظرية أن الأنشطة الروتينية هى أنشطة يومية ومتكررة الحدوث توفر للأفراد والمجتمع احتياجاتهم وتحقق أهدافهم. وتأخذ هذه الأنشطة مظاهر عدة من أبرزها البيروقراطية فى المؤسسات الحكومية، التى تتجسد فى تطويل الإجراءات بشكل كبير من أجل ابتزاز المواطنين وإجبارهم على دفع الرشاوي، ولهذا تعد

---

(2) نمشان، خالد مخلف (2011)، **نقد نظرية النشاط الرتيب**، حوليات آداب عين شمس(عدد خاص بالدراسات الاجتماعية)، جامعة عين شمس – كلية الآداب، ص 109.

(3) Argun, Uğur & Dağlar, Murat (2016), **Examination of Routine Activities Theory by the property crime**. Op.cit, pp.1188- 1189.

البيروقراطية أحد أهم أسباب الفساد، خاصة الفساد في القطاع الحكومي . لأنها تؤدى إلى انتهاك الواجب العام من قبل البيروقراطيين الذين يصوغون وينفذون سياسات الحكومة الاقتصادية والسياسية من أجل تحقيق مكاسب مادية أو غير مادية على حساب المصلحة العامة لأفراد المجتمع[1]. ولكى تواجه الحكومة جرائم الفساد المنتشرة فى قطاعاتها اتجهت إلى استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التى غيرت من كيفية أداء المؤسسات الحكومية لأعمالها، حيث جعلتها أكثر فاعلية وكفاءة وشفافية واستجابة لرغبات أفراد المجتمع. وبذلك تحولت الحكومة بفضل استخدامها للتكنولوجيا الحديثة من كونها حكومة تقليدية إلى حكومة إلكترونية، لكى تستطيع التغلب على كافة مظاهر الفساد الحكومى التى ظهرت بفضل الروتين وتعقد الإجراءات، والتخلص من الآثار السلبية الناتجة عن انتشار الفساد، والذى يعد أبرزها فقدان النظام السياسى لشرعيته وتشويه المناخ الديمقراطى فى المجتمع من خلال شراء الأصوات الانتخابية وجعل العمل السياسى والديمقراطية مجرد ظاهرة شكلية لحماية الفساد ورموزه[2].

وتعتبر الحكومة الإلكترونية أداة فعالة فى مواجهة الفساد، باعتبار أن الإدارة الإلكترونية يمكن أن تقلل من الفساد وتحفز التنمية المستدامة باستخدام تدابير الحوكمة التقليدية ومؤشرات الحكم الإلكتروني التى تعمق المشاركة العامة وتعزز التعاون مع منظمات المجتمع المدني وتزيد من إمكانية ممارسة الحكم الرشيد[1]. وتواجه الحكومة الالكترونية الفساد من خلال مجموعة متنوعة من الآليات، تتمثل

---

(1) Nwankwo, R. N. et. al.(2015), **Bureaucratic Corruption and Practice Of Public Administration In Nigeria**, International Journal of Economics, Commerce and Management, Vol. III, Issue 12, pp.684- 686.

(2) Abu-Shanab, Emad A. et. al.(2013), **E-government as an anti-corruption tool: citizens perceptions**, *Int. J. Electronic Governance, Vol. 6, No. 3*, pp. 234- 235.

(1) Rubasundram, Geetha A. & Rasiah, Rajah (2019), **Corruption and Good Governance :An Analysis of ASEAN's E-Governance Experience**, Journal of Southeast Asian Economies Vol. 36, No. 1, p.57.

فى: إتاحة المعلومات وسهولة الحصول عليها وتداولها، الإلتزام بالشفافية فى كل قرار أو سياسة تتخذ من قبل أى جهة أو مسئول حكومى، مشاركة المجتمع المدنى والقطاع الخاص والمواطنين بصفة عامة فى اتخاذ القرارات، تفعيل المساءلة مهما كان مستوى المذنب وأن تتسم بسرعة التحرك، تقديم الخدمات للمواطنين بشكل إلكترونى لتقليل التفاعل بين المسؤولين الفاسدين والمواطنين[2].

(6) نظرية التحديث Modernization Theory

شهد منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، نشوء تيار واسع ومتنوع من النظريات تهتم بدراسة مجتمعات العالم النامى للتعرف على أسباب تخلف الدول النامية والبحث عن العوامل التى تؤدى إلى تنميتها. وكان من أبرز هذه النظريات نظرية التحديث، التى ظهرت كرد فعل لحصول عدد كبير من الدول المحتلة على استقلالها. وجاءت نظرية التحديث لتقديم أطر مساعدة لفهم التنمية والتقدم فى اتجاه الوصول إلى شكل الدولة الحديثة منطلقة من إشكالية أن الحل الوحيد لمشكلة التخلف عن ركب العالم المتحضر يتلخص فى محاكاة وتقليد النموذج الغربى. وتعد نظرية التحديث امتدادا للنظريات المحافظة، فهى تؤمن بأن التغير فى المجتمعات النامية لا يجب أن يكون عن طريق الثورات، نظرا لأنها تؤدى إلى تفكيك المجتمع وإيقاف تطوره، وأنه لابد أن يكون تغير تدريجى. كما أن من أبرز مظاهر التحديث هو الانتقال من مجتمع يتسم بالخمول والسلبية والخرافة والخوف من التغيير والنشاط الاقتصادى البسيط إلى مجتمع يتميز بالعالمية والتنقل والتحكم فى البيئة والعلمانية وتقبل التغيير والتقسيم المعقد للعمل، وذلك بسبب السمات العامة للحداثة

[2] Abu-Shanab, Emad A. et. al.(2013), op. cit, pp.236-238.

التى أشار إليها ليرنر، والتى تتضمن التحضر والتصنيع والعلمنة والتحول الديمقراطى والتعليم والمشاركة الإعلامية[1].

واستلهمت مدرسة التحديث أفكارها بشكل خاص، التى طورها العلماء بعد الحرب العالمية الثانية من العالمين دوركايم وفيبر اللذان ساهما فى إرساء القضايا الرئيسية لنظرية التحديث. فقد اهتم العالمان بالمقارنة بين المجتمع التقليدى والمجتمع الحديث، وتحديد شروط التحديث. فرأى إميل دوركايم أن التحديث يتطلب الانتقال من مجتمع قائم على التضامن الآلى إلى مجتمع يقوم على التضامن العضوى، وأن التحول من مجتمع تقليدى إلى مجتمع حديث مرتبط بعدد السكان وكثافتهم، فزيادة عدد السكان فى المجتمع تؤدى إلى التنافس على الموارد النادرة نسبيا، مما يترتب على ذلك التقسيم الاجتماعى للعمل وظهور التضامن العضوى الذى يؤدى تلقائيا إلى نشاة المجتمع الحديث. أما ماكس فيبر، فنظر إلى المجتمعات الحديثة على أنها مجتمعات أكثر عقلانية بإعتبارها تقوم على التنظيم البيروقراطى الذى يتسم بالسلطة العقلانية القانونية[2] .

وتعتبر نظرية التحديث هي خليط لأراء مجموعة من العلماء و المفكرين، من أبرزهم دانيال ليرنرDaniel Lerner و روستو Rostow وهنتيجتون Huntingtonورونالد إنجلهارت Ronald Ingalhert . فقد ذهب دانيال ليرنر Daniel Lerner (1917 – 1980) فى دراسته الصادرة عام 1958 ، والتى بعنوان " تحول المجتمع التقليدى: تحديث الشرق الأوسط " إلى أن المجتمع الحديث هو المجتمع الذى يحقق درجة عالية على سلم التحضر والتصنيع والتعليم

---

(1) Nils Gilman, **Mandarins of the Future: Modernization Theory in Cold War America**, the United States of America: The Johns Hopkins University Press, 2003, p.5.

(2) B. C. Smith, Understanding Third World politics : theories of political change and development, Basingstoke : Palgrave Macmillan, 2003. pp.45-46.

والتطور الاتصالى والمشاركة السياسية والديمقراطية، وذلك على عكس المجتمع التقليدى. نظرا لأن هذه المؤشرات ترتبط ببعضها البعض وتسير معا فى نفس الاتجاه، فيؤدى التحضر إلى التصنيع، ويترتب على التصنيع ارتفاع مستويات التعليم، ويشجع التعليم على استخدام وسائل الإعلام وتفعيلها، وتزداد المشاركة الاقتصادية والسياسية مع تطور وسائل الإعلام وارتفاع نسبة التعليم، وتجلب مستويات المشاركة السياسية والاقتصادية المرتفعة الديمقراطية. وبالتالى فإن الديمقراطية لا تتحقق فى ظل غياب المؤشرات الأخرى، مثل التعليم والتطور الاتصالى والمشاركة السياسية وغيرها من المؤشرات التى حددها ليرنر كشرط للانتقال من المجتمع التقليدى إلى المجتمع الحديث[1].

وبالرغم، أن ليرنر نظر للتحديث فى المجتمعات النامية على أنه ليس نتيجة حتمية، فإن الاقتصادى والت ويتمان روستو Walt Whitman Rostow (1916 – 2003) جعل التحديث أمرا مفروغا منه وأنه مرحلة لابد أن تمر بها المجتمعات النامية، وحدد فى كتابه " مراحل النمو الاقتصادى The Stages of Economic Growth " الذى نشره عام 1960 مراحل النمو التى تمر بها أى دولة للوصول إلى التقدم، ولخصها فى خمسة مراحل أساسية، المرحلة الأولى: مرحلة المجتمع التقليدي The Traditional Society: تتسم هذه المرحلة بمجموعة من الخصائص، منها: البناء الاجتماعى للمجتمعات ذات طبيعة هرمية، وأن العائلة والقبيلة تلعب دورا مهيمنا، بجانب استعمال الوسائل البدائية وعدم تقبل أفراد المجتمع لاستخدام التكنولوجيا. المرحلة الثانية: التهيؤ للانطلاق أو ما قبل الانطلاق Preconditions for Takeoff ، وهى مرحلة يتقبل فيها المجتمع استبدال الطرق البدائية بإستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، وتتهيأ ظروف

[1] Hemant Shah, The production of modernization : Daniel Lerner, mass media, and the passing of traditional society, Philadelphia: Temple University Press, 2011 , pp.115 – 117.

الانطلاق بتوفير المتطلبات الاقتصادية الضرورية لذلك. المرحلة الثالثة: مرحلة الإنطلاقTake– off ، وهى مرحلة تسعى فيها الدولة إلى كسر حاجز الجمود الذى يخيم على المجتمع من خلال إدخال التكنولوجيا الجديدة. المرحلة الرابعة: مرحلة الاتجاه نحو النضج The Drive to Maturity، وتتجسد هذه المرحلة فى الفترة التى يستطيع فيها المجتمع أن يطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة، ومن أهم مظاهرها نضوج المجتمع من الناحية الفكرية والفنية، وتحقيق نمو فى جميع قطاعات الدولة بشكل متوازن . المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير The Age of high Mass Consumption ، وهى تلك المرحلة التى تتصف بجهود اجتماعية هائلة وخاصة فى مجالات التكنولوجيا بهدف حيازة مركز عالمى قوى[1].

بينما أكد صامويل هنتنجتون Samuel Huntington (1927 – 2008) فى مطلع السبعينيات فى مقالة بعنوان " التغيير من أجل التغيير Change for change " أن التحديث عملية ثورية تعبر عن تغير جذرى، وأنه لا يتحقق فى المجتمعات النامية فى ظل معاناة تلك المجتمعات من الفقر والجهل والمرض. بجانب الاحتكار الاقتصادى للموارد والمعلومات الذى لا يسمح لها بالتحول أو التغيير الجذرى[2].

واتفق رونالد إنجلهارت Ronald Inglehart (1934 – .....) مع هنتنجتون فى نفس الرأى، فقد رأى أن الميزة الرئيسية للتحديث هى إزالة الجوع وزيادة العمر المتوقع للإنسان وجعل الحياة أكثر أمانا، وأن المستويات العالية من التطور تجلب تغييرات واسعة النطاق فى الدوافع الإنسانية، مما يمكن الناس من

(1) James M. Cypher and James L. Dietz, The process of economic development, New York :Routledge, 2009, pp.159-164.

(2) Maria Brouwer, Governmental Forms and Economic Development: From Medieval to Modern Times, Switzerland: Springer International Publishing AG, 2016, pp.18-22.

التحول من استراتيجيات الحياة القائمة على تصور أن البقاء غير آمن إلى الاستراتيجيات التى تعتبر البقاء أمرا مفروغا منه، وتعطى الأولوية القصوى لمجموعة واسعة من تطلعات الإنسان الأخرى[1].

وينظر إنجلهارت إلى التحديث على أنه ليس خطيا، فهو لا يتحرك فى نفس الاتجاه. فالتحديث لا يجلب الديمقراطية تلقائيا، بل من الممكن أن يؤدى إلى الفاشية أو الشيوعية أو الثيوقراطية أو الديمقراطية. ولكن مع النمو الاقتصادى السريع ودول الرفاهية التى ظهرت فى المجتمعات الصناعية المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية حدثت تغييرات اجتماعية وثقافية زادت من احتمال ظهور الديمقراطية وأدت إلى تآكل شرعية الأنظمة الاستبدادية، نظرا لأن التنمية الاقتصادية المتسارعة قد تؤدى إلى التحول من القيم المادية Material Values التى تعطى أولوية قصوى للأمن الاقتصادى والمادى، وطاعة واحترام السلطة، ورفض أفكار الحرية والعدالة الاجتماعية إلى قيم ما بعد المادية Post Material Values التى تؤكد على حرية الاختيار، والتعبير عن الذات، والعالمية، والعلمانية، والاستقلالية، والعقلانية، والمشاركة، والتسامح، والثقة، والابتكار، والابداع، والمساواة. وتظهر دلالات هذا التحول بشكل واضح على الأكثر شبابا والأغنى والأفضل تعليميا[2].

ويتضح من العرض السابق، أن غياب دور الحكومة الإلكترونية فى تحقيق أبعاد الديمقراطية، يرجع إلى أن الحكومة الإلكترونية مازالت فى مرحلة الإنطلاق، تلك المرحلة التى تحولت فيها الحكومة الإلكترونية من مجرد فكرة تخيلية إلى واقع

---

(1) Ronald Inglehart, Cultural Evolution: People's Motivations Are Changing and Reshaping the World, United Kingdom: Cambridge University Press, 2018, P.10.

(2) Ronald Inglehart and Christian Welzel, Changing Mass Priorities: The Link between Modernization and Democracy, Perspectives on Politics, Vol. 8, No. 2 (June 2010), pp.

ملموس، وتمثل دورها فى تقديم الخدمات للمواطنين عن طريق استبدال التعاملات الورقية بالتعاملات الإلكترونية. وانه لكى تقوم الحكومة الإلكترونية بأداء دورها فى العملية الديمقراطية، لابد أن ينتقل المجتمع إلى مرحلة الاستهلاك الوفير، ففى هذه المرحلة لا يقتصر دور الحكومة الإلكترونية على توفير الخدمات للأفراد فقط، بل تساهم فى عملية التحول الديمقراطى، وذلك من خلال الحرية فى التعبيرعن الآراء دون قيود، واحترام حقوق الإنسان، والاتصال المباشر بالحكومة دون وجود وسطاء، وتداول المعلومات وسهولة الحصول عليها فى الوقت المناسب، والمساهمة فى اتخاذ كافة القرارات الحكومية من قبل المواطنين وتنظيمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص، وتحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد فى الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية دون تمييز بسبب الدين أو اللون أو اللغة أو الجنس أو الرأي السياسي أو المستوى الإجتماعي، ومساءلة المواطنين للمسئوليين الحكوميين عن تحقيق الأهداف العامة وخدمة المواطنين.

وينتقل المجتمع إلى مرحلة الاستهلاك الوفير عندما تتوافر فيه مجموعة من العوامل، منها: وعى المواطنين بمزايا الحكومة الإلكترونية وكيفية التعامل معها، ومحو الأمية الإلكترونية، ووجود تشريعات مناسبة للتعاملات الإلكترونية، ورفع كفاءة الكوادر البشرية العاملة فى المجالات الإلكترونية، وإيجاد بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوفير أجهزة حاسب شخصى للمواطنين حتى يكونوا ملمين بالتعامل مع الحاسبات أو شبكة الانترنت، وزيادة الموارد المالية المخصصة لعمليات التدريب التقنى. وبانتقال المجتمع إلى مرحلة الاستهلاك الوفير وقيام الحكومة الالكترونية بدورها فى العملية الديمقراطية يكون من المحتمل التحول من نمط الديمقراطية النيابية أو غير المباشرة التى لا يحتاج فيها المواطنين إلى ممثلين ينوبون عنهم فى وضع التشريعات والرقابة على الحكومة نتيجة لوجود تواصل واتصال مباشر بينهم وبين الحكومة.

(7) نظرية النظام العالمى The World System Theory

تعد نظرية النظام العالمى إحدى النظريات التى حاولت تفسير عمليتى التنمية والتخلف، بهدف إحداث التنمية فى المجتمع وتحديد المعوقات التي تعترض عملية التنمية وتتسبب فى وجود مشكلات وتخلف اجتماعى أو اقتصادى. وظهرت هذه النظرية فى السبعينيات من القرن العشرين كرد فعل للتحليل الذى قدمته نظرية التبعية للواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والثقافى المعاش فى مجتمعات العام الثالث، ويعود الفضل فى ظهورها إلى عالم الاجتماع " إيمانويل والرشتاين Immanuel Wallerstein " (1930 – 2019) الذى اهتم بوصف تاريخ أنظمة العالم الحديث وآلياته. وبالرغم أن نظرية النظام العالمى لا يتجاوز عمرها الخمسين عاما، إلا أن صياغة المفاهيم ورواية التاريخ التحليلى للنظام العالمى الحديث لها جذور فى علم الاجتماع الكلاسيكي ، والنظرية الماركسية، ونظريات التطور الاجتماعي[1].

وتنص هذه النظرية على أن النظام العالمى ينقسم إلى ثلاثة مناطق كبيرة أو طبقات منظمة هرميا، هى: المركز (المحور)، وشبه المحيط (شبه الأطراف)، والمحيط (الأطراف). يمثل المركز جوهر النظام أو مراكزه القوية والمتقدمة، فهو يضم مجموعة الدول المتطورة (القوى الاقتصادى الكبرى) التى تتسم بإكتمال جهازها الإنتاجى وبنيتها الأساسية ومقومات نموها الاقتصادى[2]، بحيث تكون ذات كيان اقتصادى مهيمن ومسيطر يمكنها من تحديد طبيعة ومدى التفاعلات مع المنطقتين الآخرين(المحيط، شبه المحيط)، ومن أمثلة هذه الدول: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، اليابان، استراليا، النرويج، نيوزيلاند، كوريا الجنوبية، سويسرا،

(1) Turner, Jonathan H. (2006), **Handbook of Sociological Theory**, New York: Springer Science+Business Media, P.589.

(2) Robinson, William I.(2011), **Globalization and the sociology of Immanuel Wallerstein: A critical appraisal**, International Sociology, vol. 26, 6: pp. 728-729.

وبلدان الاتحاد الأوروبى بدون الدول العشر حديثة الانضمام إلى الاتحاد التى مازالت تصنف على أنها دول شبه أطراف أو شبه هامشية [3] .

يحتل شبه المحيط مكانًا وسيطًا بين المركز والمحيط، ويشتمل على مجموعة الدول والمناطق التى تقع بالقرب من المركز، نظرا لانها تناظر الدول المتقدمة فى امتلاك عناصر الإنتاج، ولكن بدرجة أقل من حيث مستويات التقنية أو العمالة الماهرة أو درجة اكتمال البنية التحتية، على الرغم من قدرتها على إنتاج ذات السلع أو على الأقل أجزاء منها بنفس مستوى الجودة وبأسعار أقل[1]. وتلعب دول شبه الأطراف دورا سياسيا هاما فى النظام العالمى يتمثل فى التقليل من حدة التوترات بين الدول المركزية ودول الأطراف[2]. ويضم شبه المحيط عدة دول من بينها: الصين، الهند، شيلى، تركيا، المكسيك، فينزويلا، الأرجنتين، روسيا، المملكة العربية السعودية، مصر، عمان، باكستان، كرواتيا، أيسلاند، الفلبين، والأعضاء العشرة الجدد فى الاتحاد الأوروبى EU (european union) (قبرص، جمهورية التشيك، استونيا، المجر، لاتفيا، ليتونيا، مالطا، بولندا، جمهورية سلوفاك، وسلوفينيا)[3].

أما المحيط، يطلق على الدول النامية أو دول العالم الثالث الخاضعة بالقوة للمركز من خلال الاستعمار أو غيرها من الوسائل الأخرى. كما أنها مجموعة الدول

---

[3] توماس ل. ماكفيل(2012)، **الإعلام العالمى**، ترجمة عبدالحكم أحمد الخزامى، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ص48.

[1] مدحت أبو النصر و ياسمين مدحت (2017)، **التنمية المستدامة: مفهومها- أبعادها- مؤشراتها**، القاهر: المجموعة العربية للتدريب والنشر، ص 75.

[2] Ejiofor, Augustine & Valentine, Chukwunonso (2016), **A Critique of Immanuel Wallenstein's World System Theory in The Modern World System**, IOSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS),Volume 21, Issue8, Ver. 10 , p.3.

[3] توماس ل. ماكفيل(2012)، ، مرجع سابق ، ص48.

الأقل نموا، والتى تعانى من ضعف اقتصادى وانتشار للفساد وسوء اتصال بالانترنت،بالإضافة إلى تلقيها قروض ومساعدات اقتصادية من دول المركز وشبه الأطراف. وتكافح تلك الدول من أجل محاكاة القيم المحورية بدلا من الهامشية، لكى تصبح بمرور الوقت دول مركزية، وتتجسد هذه الدول فى: دول أمريكا اللاتينية، ودول أعضاء الاتحاد السوفيتى سابقا، ومعظم الدول الأفريقية والآسيوية[4].

وترى النظرية أن هناك حاجة ماسة إلى التعاون العضوى بين دول المركز وشبه الأطراف والأطراف، وأنه بالرغم من تعاون الدول المركزية أو المحورية مع دول شبه الأطراف، إلا أن دول الأطراف لم تتكامل عضويا مع بناء النظام العام بنفس درجة الدول المركزية ودول شبه الأطراف. كما أن النظام العالمى لا يتشكل فقط من خلال التفاعلات بين المجتمعات، لكن عن طريق كافة التفاعلات التى تحدث فى العالم كله. وبالتالى، فإن فهم التنمية الاجتماعية يستلزم التحليل على مستوى النظام العالمى، وليس على مستوى المجتمعات والدول، لأن التحولات والتغيرات التى تحدث فى أجزء معينة من النظام العالمى، قد ينتج عنها تغيرات فى أجزاء أخرى[1].

وفى هذا السياق، يمكن القول أن الحكومة الإلكترونية ظهرت نتيجة للتطور التكنولوجى الحادث فى دول المركز، وأن بفعل التعاون السائد بين دول المركز وشبه الأطراف، قد تحولت الحكومة التقليدية فى دول شبه الأطراف إلى حكومة إلكترونية، لكن الحكومة الإلكترونية فى دول شبه الأطراف لم تكن بنفس مستوى تطور الحكومة الإلكترونية فى دول المركز، حيث يقتصر دورها فقط على تقديم الخدمات للمواطنين، وذلك بسبب عدم اكتمال البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات

---

[4] مدحت أبو النصر و ياسمين مدحت (2017)، مرجع سابق، ص 76.

[1] Babones, Salvatore J. , Chase-Dunn, Christopher(2012), **Routledge Handbook of World-Systems Analysis**, London: Routledge ,p.32.

والمعلومات، ومعاناة غالبية المواطنين من الأمية الإلكترونية، بالإضافة إلى عدم وجود قوانين تنظم التعاملات الإلكترونية وتسمح بوجود ما يسمى بالديمقراطية الإلكترونية. ورغم ما يشهده العالم من ثورة تكنولوجية ومعلوماتية، إلا أن دول الأطراف مازالت تعانى من اختفاء ظاهرة الحكومة الإلكترونية التى اجتاحت العالم، وربما يرجع ذلك إلى حالة الإنغلاق التكنولوجى التى تسود معظم دول الأطراف.

خامسا: الاستنتاجات

يتضح من العرض والتحليل السابق للنظريات أن تطبيق الحكومة الإلكترونية سوف يساهم فى تحقيق أبعاد الديمقراطية، ولكن الآلية التى تراها كل نظرية من أجل تفعيل دور الحكومة الإلكترونية فى التحول الديمقراطي متباينة. ويمكن إبراز ذلك بالتفصيل فيما يلى:

1- النظرية التعددية: ترى النظرية التعددية أن الحكومة الإلكترونية يمكن أن تحقق أبعاد الديمقراطية من خلال وجود جماعات منظمة تعبر عن مصالح أفراد المجتمع، وأن كل جماعة من هذه الجماعات لا تكون صاحبة سيادة مطلقة ولا تنفرد بإتخاذ القرار، لأن الحكومة الإلكترونية تقوم بالتوفيق بين الجماعات السياسية وغير السياسية وتمنع الهيمنة والسيطرة التى يمكن أن تمارسها جماعة ما على الجماعات الأخرى وأنها تعطى فرص متساوية لكل الجماعات من أجل التعبير عن آرائها والمشاركة فى صنع القرارات وتنفيذها.

2- نظرية أصحاب المصالح: تشير نظرية أصحاب المصالح إلى أن الحكومة الالكترونية يمكنها دعم الديمقراطية من خلال عدم التمييز بين أصحاب المصالح سواء فى طريقة التعامل معهم أو درجة تأثيرهم فى صنع السياسات، فأصحاب المصلحة الرئيسيين والثانويين لديهم اتصال مباشر بالحكومة ويستطيعون التأثير فى القرارات التى تتخذها.

3- نظرية الأنشطة الروتينية: تفترض نظرية الأنشطة الروتينية أن تحقيق الديمقراطية يتم من خلال الانتقال من الحكومة التقليدية إلى الإلكترونية، وذلك باعتبار أن الحكومة الإلكترونية سوف تساهم بشكل كبير فى مكافحة الفساد، وأن القضاء على الفساد هو من أهم ركائز الممارسات الديمقراطية التي يُمكن الاستناد إليها لضمان نزاهة الحكومات.

4- نظرية الاختيار العقلانى: تنظر نظرية الاختيار العقلانى إلى الحكومة الإلكترونية على أنها أداة فعالة لاتخاذ قرارات أكثر عقلانية ومعبرة عن المصلحة العامة لأفراد المجتمع. أى أن الحكومة الإلكترونية تضع مصلحة الجميع في الاعتبار عند اتخاذ القرارات، ولا تتبني سياسات تحابي جماعة بعينها في المجتمع، حتى تستطيع تحقيق أبعاد الديمقراطية.

5- النظرية النقدية: تؤكد النظرية النقدية على أن الحكومة الإلكترونية تعد وسيلة جيدة لتحقيق الديمقراطية، نظرا لأنها تسمح لكل مواطن أن يقوم بمراقبة الحكومة وتقييم أدائها في كافة الأعمال والتصرفات. وذلك من خلال المتابعة الدائمة لأعمال الحكومة ومساءلة ومحاسبة المسؤولين، ومنح الثقة للحكومات أو حجبها عنها عند الضرورة.

6- نظرية النظام العالمى: تتحقق أبعاد الديمقراطية فى ضوء نظرية النظام العالمى من خلال تطبيق الحكومة الإلكترونية التى تجعل المواطن محور اهتمام الحكومة وغاية إنجازها، وبعبارة أخرى فإن التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الإلكترونية سوف يؤدى إلى انتقال المواطن من كونه طرف فى العملية الديمقراطية إلى مركز أو محور العملية الديمقراطية.

7- نظرية التحديث: ترى نظرية التحديث أن الأبعاد الديمقراطية هى نتاج التغيرات التى تحدثها الحكومة الالكترونية فى الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والايديولوجية فى المجتمع.

واستنادا إلى ذلك، يمكن الاعتماد على نظرية أصحاب المصالح كمدخل نظري لدراسة موضوع الأبعاد الديمقراطية للحكومة الإلكترونية ، لأن هذه النظرية لم تركز علي بعد معين من أبعاد الديمقراطية، وأنها شملت كافة الأبعاد الديمقراطية للحكومة الإلكترونية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

1) أبو النصر، مدحت & مدحت، ياسمين (2017)، التنمية المستدامة: مفهومها– أبعادها– مؤشراتها، القاهر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

2) البلتاجى، سارة (2016)، الأمن الاجتماعى – الاقتصادى والمواطنة الناشطة فى المجتمع المصرى، بيروت: المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات.

3) بومنير، كمال (2010)، النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت من ماكس هوركهايمر إلى أكسل هونيث، بيروت: الدار العربية للعلوم بالاشتراك مع الجزائر: منشورات الاختلاف.

4) زايد، أحمد (2005)، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى، القاهرة: نهضة مصر.

5) زنتيلى، خديجة وأخرون (2014)، الفلسفة السياسية المعاصرة: قضايا وإشكاليات، منشورات ضفاف – بيروت – لبنان.

6) سالفاتورى، أرماندو (2012)، المجال العام: الحداثة الليبرالية والكاثوليكية والإسلام، ترجمة أحمد زايد، القاهرة: المركز القومى للترجمة.

7) السديري، وليد بن نايف (2012)، العقلانية فى سلوك التصويت الانتخابى، أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

8) عثمان، أشرف وآخرون (2017)، الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة: الجزء الثانى، بيروت: المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات.

9) على، دينا مفيد (2016)، محددات المسئولية الاجتماعية للموظف العام: دراسة ميدانية في بعض المؤسسات الحكومية الخدمية بمدينة القاهرة، حوليات آداب عين شمس- مصر، مجلد 44.

10) على، سعد & محسن، جواد (2009)، التحالفات الإستراتيجية فى منظمات الأعمال: مفاهيم – مداخل – تطبيقات، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.

11) على، ماجد مصطفى (2017)، العلاقة بين الإفصاح الإختيارى وإدارة الأرباح فى ضوء نظرية أصحاب المصالح ، مجلة الفكر المحاسبى- كلية التجارة – جامعة عين شمس، مجلد 21، عدد4.

12) فوكو، ميشيل (2003)، يجب الدفاع عن المجتمع، ترجمة الزواوى بغوره، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

13) منصور، أشرف (2002)، نظرية هابرماس فى المجال العام، أوراق فلسفية، العدد 7.

14) نمشان، خالد مخلف (2011)، نقد نظرية النشاط الرتيب، حوليات آداب عين شمس(عدد خاص بالدراسات الاجتماعية)، جامعة عين شمس – كلية الآداب.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1) Bruce, Steve & Yearley, Steven(2006), The Sage Dictionary of Sociology, Thousand Oaks, United States: SAGE Publications.

2) Thomassen, Lasse (2010) , Habermas : a guide for the perplexed, London: Continuum International Publishing Group.

3) Adut, Ari(2012), A Theory of the Public Sphere, Sociological Theory, Vol. 30, No. 4.

4) Gripsrud, Iostein, et. al.(2010) , The idea of the public sphere: a reader, the United States of America: Lexington Books.

5) Lin, Jan and Mele, Christopher(2013), The urban sociology reader, London: Routledge.

6) Kelly, Mark G. E.(2009), The political philosophy of Michel Foucault, New York: Routledge.

7) Tremain, Shelley (2005), Foucault and the Government of Disability, Ann Arbor: University of Michigan Press.

8) Spicer ,Michael W. (2011), Arthur Bentley and the Narrative of Politics in Public Administration, Public Administration Review, Vol. 71, No. 4.

9) Dogan, Mattei (2003), Elite configurations at the apex of power, Leiden; Boston : Brill.

10) Jawahar, I. M. & McLaughlin, Gary L. (2001), Toward a Descriptive Stakeholder Theory: An Organizational Life Cycle Approach, The Academy of Management Review, Vol. 26, No. 3.

11) Rose, Jeremy, et. al.(2018), Stakeholder theory for the E-government context: Framing a value-oriented normative core, Government Information Quarterly 35.

12) Yang, Kaifeng (2003), Neoinstitutionalism and E-Government, Social Science Computer Review, Vol. 21, No. 4.

13) Ritzer, George (2011), Sociological theory, New York: McGraw-Hill.

14) Leeson, P. T., & Harris, C., (2018), Testing rational choice theories of institutional change, in: Rationality and Society.

15) **Argun, Uğur & Dağlar, Murat (2016), Examination of Routine Activities Theory by the property crime, Journal of Human Sciences , Volume: 13 , Issue: 1.**

16) **Nwankwo, R. N. et. al.(2015), Bureaucratic Corruption and Practice Of Public Administration In Nigeria, International Journal of Economics, Commerce and Management, Vol. III, Issue 12.**

17) **Abu-Shanab, Emad A. et. al.(2013), E-government as an anti-corruption tool: citizens perceptions, Int. J. Electronic Governance, Vol. 6, No. 3.**

18) **Rubasundram, Geetha A. & Rasiah, Rajah (2019), Corruption and Good Governance :An Analysis of ASEAN's E-Governance Experience, Journal of Southeast Asian Economies Vol. 36, No. 1.**

19) **Gilman, Nils(2003) Mandarins of the Future: Modernization Theory in Cold War America, the United States of America: The Johns Hopkins University Press.**

20) **Smith, B. C.(2003), Understanding Third World politics : theories of political change and development, Basingstoke : Palgrave Macmillan.**

21) **Shah, Hemant(2011), The production of modernization : Daniel Lerner, mass media, and the passing of traditional society, Philadelphia: Temple University Press.**

22) **Cypher, J.M. & Dietz, J.L.(2009), The process of economic development, New York :Routledge.**

23) **Brouwer, Maria(2016), Governmental Forms and Economic Development: From Medieval to Modern Times, Switzerland: Springer International Publishing AG.**

24) **Inglehart, Ronald(2018), Cultural Evolution: People's Motivations Are Changing and Reshaping the World, United Kingdom: Cambridge University Press.**

25) **Ronald Inglehart and Christian Welzel, Changing Mass Priorities: The Link between Modernization and Democracy, Perspectives on Politics, Vol. 8, No. 2 (June 2010).**

26) **Turner, Jonathan H. (2006), Handbook of Sociological Theory, New York: Springer Science+Business Media.**

27) **Robinson, William I.(2011), Globalization and the sociology of Immanuel Wallerstein: A critical appraisal, International Sociology, vol. 26, 6: pp. 728-729.**

28) **Ejiofor, Augustine & Valentine, Chukwunonso (2016), A Critique of Immanuel Wallenstein's World System Theory in The Modern World System, IOSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS),Volume 21, Issue8, Ver. 10.**

29) **Babones, Salvatore J. , Chase-Dunn, Christopher(2012), Routledge Handbook of World-Systems Analysis, London: Routledge .**